

٢٥٩
كتاب الإيمان

الرسالة الثالثة والعشرون

أحسن الأقوال للتخلص عن

مخطويع الفعالت أليف

العالم العلامة حسن

الشرنبلاني الحنفی

عفی الله تعالی

عنه بمهنة

وكرم

امن

١

١٩١٣

٢٦٧٥٢

تتمت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
 الحمد لله الذي شرع الدين حنيفا وازال به اصرا
 واجزل لمن عمل به ثوابا واجرا وجعل التخليص من
 موجب حلف لا يرضاه بايسر قول دون فعل
 وعناه كما جعل مع العسر يسرا والصلاة والسلام
 على صفوته من خيار خلقه المحافظ على مراقبته سرا
 وجهرا وعلى اله واصحابه الذين امدهم بالعناية واولاهم
 عزا ونصرا وبعد فيقول حسن الشربلاني قاضي
 الله عليه انعامه على التوالي ورزقه في الآخرة الحقوق
 بذوى المعالي هذه تحفة لكل الرجال سميتها احسن
 الاقوال للتخلص عن محظورات الفعال جوا بالحادثة
 امرني به مولانا ولي الامر وسطرته لك لاظهار احكام
 الشريعة بهذا العصر وهذه صورة السؤال الذي
 ملخصه انه حلفا عسكرا بمصر على جماعة منهم اخرونهم
 من مصر انهم لا يرجعون فيمكنوهم من الدخول لمصر
 ثم ورد امر بدخولهم لمصر من مولانا السلطان
 محمد بن السلطان ابراهيم نصره الله وادام عزه
 وحفظ دولته وبلغه اماله واوجد دريته لدوام
 نصرة الدين وقوة عزاهل الشريعة الطاهرة عن
 الضلال وطريقة الخالفين الى يوم الدين يوم يقوم
 الناس لرب العالمين فهل من مخلص وما الحكم في
 هذه الحادثة اقبلونا ما جاورين
واجبت بما نصه

الحمد

الحمد لله ما تخ الصواب يكون برا الخالفين حاصلا
 بقولهم للمندكورين لا تمكثكم من الدخول لمصر
 فلا حث عليهم بالدخول بعده كما نص عليه قاضي
 خان وغيره انتهى الجواب **وهذه عبايح**
استنا التي اشترانا اليها لتطمين قلوب ذوي الالباب
قال قاضي خان رحمه الله في فتاواه رجل
 حلف ان لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فان كانت الدار
 للمخالف فمنعه بالقول ولم يمنعه بالفعل حتى دخل حنث في
 يمينه ويكون بشرط براه المنع بالقول والفعل بقدر ما يطبق
 وان لم يكن الدار للمخالف فمنعه بالقول دون الفعل حتى دخل
 لا يكون حانثا رجل حلف بطلاق امرأة ان لا يدع فلانا
 يمر على هذه القنطرة فمنعه بالقول يكون بارا لانه لا يملك
 المنع بالفعل انتهى وقال الكمال بن الهمام في فتح القدير
 شرح الهداية حلف لا اترك فلانا يفعل كذا كلامه اي
 كقوله لا يمر فلانا او لا يدخل يبريقوله لا تفعل لا يخرج
 لا يمتز اطاعه او عصاه انتهى وفي العدة لوقال لا ادع
 فلانا يدخل هذه الدار فان لم تكن الدار ملكا له فالمنع بالقول
 وفي الملك بالقول والفعل كذا في البحر الرائق شرح الكنز
 للعلامة ابن نجيم رحمه الله وفي الخلاصة حلف لا يدع فلانا
 يدخل هذه الدار اذا كان لا يملك الدار فمنعه بالقول وان
 يملكها فمنعه بالقول والفعل جميعا الكثر في الفتاوى انتهى
 وفي البرازية لا يدعه يدخل هذه الدار ان لا يملك فعلى
 النهي وان كان يملك فعلى النهي والمنع قال لا يملك الكبير ان

رات

تركك تعمل مع فلان فكذا فهو على المنع بالقول ولو
صغيرا فعلى القول والفعل ومثله في التجنيس والمزيد
لصاحب الهداية وفيه رجل اجر داره من رجل سنة ثم قال
والله لا تركك في داري فاذا قال له اخرج عن داري فقد
برز يمينه لانه لم يتركه حيث امره بالخروج رجل حلف
لا يدع فلانا يدخل هذه الدار فانه كان لا يملك هذه
الدار فمنع بالقول لا يحنث وان كان يملكه حنث لانه اذا لم
يملكه فمنعه بالقول واذا ملكه منعه بالقول والفعل
جميعا انتهى وفي الفتاوى الصغرى والفتاوى الكبرى
اجرد اذ سنة ثم حلف وقال للمستأجر لا تركك
في داري فاذا قال له اخرج من داري فقد برز يمينه
انتهى اقول لان عقد الاجارة منعه من اخراجه بالفعل
لان المالك للدار لا يملك المنفعة مدة الاجارة فهو
كاجنبي حينئذ اليه يرشد اليه قوله عقبه ولو حلف
لا يدع فلانا يدخل هذه الدار ان كان لا يملك منعه عن
الدخول فهو على النهي والمنع جميعا انتهى ومثله ولو كان
لا يقدر على المنع يعني بملكه الدار ومنفعتيها فهو على النهي
والمنع جميعا انتهى ومثله في الفيض للبرهان الكركي وفي
القنية رقم للوبري فقال حلف ليخرج من ساكن داره اليوم
والساكن طاهر غالب يتكلف في اخراجه فان لم يمكنه فاليمين
على التلفظ باللسان انتهى واقول في قوله والساكن ظالم غالب
اشارة الى انه ليس متاجرا فاذ لم يمكنه اخراجه فاليمين
بالتلفظ باللسان وهذا يفيد اطلاق ما تقدم عن الخلاصة

وغيرها

وغيرها من ان الملك انما يلزمه الاخراج بالفعل ولا يكفي
القول محله ما اذا قدر اما اذا لم يقدر لظلم الساكن
فيكفيه القول للبر ويفيه كلام قاضي خان فيما ذكرناه
عنه ونصه ويكون شرط بره اي المالك المنع بالقول
والفعل بقدر ما يطبق انتهى فتلخص لنا من هذه
القول الصريحة المعتمدة المحررة الصحيحة اتفاق
ايمة مذهب الامام الاعظم في حنيفة وجمعهما الله
تعالى على بر الخالفين بمجرد قولهم لا تمكنكم من الدخول
لمصر وليس عليهما المنع بالفعل ولا دخول في الحكم
بعد الحنث للاكراه ولا للاضرار السلطاني بذلك الدخول
لان الاكراه لا يعد من الحنث كما هو مقرر في المذهب وانما
الحكم المصور في هذه القضية نظره لملك المكان وعدمه
فبينا الحكم بموجبيه وتلخص ايضا في مسألة المالك
لدار اذا اجرها وحلف ليخرج من المستأجر يكون
كاجنبي عنها يبر بالقول واذا لم يوجرها فغيره
بالفعل ان قدر عليه والا فبالقول كما تقدم وقد
نظمه قاضي القضاة العلامة ابن الشحنة في شرح منظومة
ابن وهبان فقال
واخرج من داري اليوم ثم لم يطق ذا
لظلم الشخص باللفظ برروا
والله سبحانه اعلم
وقد نظمت المسئلة الحادثة وجوابها من
بحر فقلت

٢٦٥
ولو حلف الفرس ان لا يمكنوا طريدا الى مصر فعا دوسثروا
فبريقول دون فعل علوا به ١ منعناكم عنها فلا حنت يصدر
لان الحالفين يبرون فلا يحشون بمجد دقولهم لا وليك
لا تدخلوا مصرنا ولا نمكنكم تمكثون ولا يحصل الاطاعة
امر مولانا السلطان نصره الله ترغما للشيطان واخذاد
للفتنه التي هي نائمة لعن الله من ايقظها في كل زمان
والله الموفق بمنه وكرمه وله الحمد على جزيل نعمه
تجرت في انتهائها محرم سنة الف اثنين وستين ختمت
بخير وقد منعوا من دخولهم مصر في هذه السنة
ثم في مبدأ سنة ثلاث وستين صحت البشارة وعادوا
صحبة محمد باشا ودخلوا منازلهم بمصر كما امر
مولانا السلطان نصره الله وقد اقيمت بان الحالفين
قد بروا بما كان في مبدأ سنة اثنين وستين من
المنع فلا احتياج لشيء بعده لا من

قول للمنع ولا فعل لا خلال

اليمين بما سبق والحمد لله

رب العالمين وصلى

الله على سيدنا محمد

وعلى اله وصحبه

وسلم

امين

امين

م

